هي كذلك وقيل موصولة لان ال الداخلة على الصفة المشبهة موصولة وجرى عليه ابن مالك وفي ثم الطيبي ما الصحيح ان ال في الصفة المشبهة معرفة واما ال الداخلة على فعل التفضيل نحو الافضل فلا علم فحرفة انفا قال الامير موصولة فان قلت فما دخلت الا على الفعل الماضي كقولهم ال فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله ❊ والجدل ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل والجواب ان ال في الاول اسقطها ضرورة وابقاها هنا فابدلت الهاء همزة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل ال يدلها قوله ام عمرو نجيد لانهم يقلبون اللام ميما وفيها نطق صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبر امصيام في امسفر كما هو مشهور قوله وحروف الخفض من من اضافة السبب للمسبب اي الحروف التي هي سبب في الخفض اي الكسرة التي تموث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به فان قيل لا حاجة لذكرها فان الخفض يفهم عنها اجيب بانه نص عليها لتدخل الاسم المبني نحو هذا فان الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لان اعراب المبني محلي فاذا قلت مثلا مررت بهذا يكون سببه على السكون في محل جر والاثر الخفض هنا فاهرا فالخفض لا يفهم عن ذكر حروف الخفض اذ الذي في محل خفض ليس مخفوضا فلا يشاركه المتغير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد دخل

حرف

حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله ❊

تالله ما ليلي بنام صاحبه ❊ ولا مخالط الليان جانبه

وقول بعضهم ما هي بنعم المولود وقول اخر نعم السير على بئيس العير وكذلك فالجواب ان حروف الجر اما دخلت على اسم محذوف والاصل في الاول ما ليلي بليل بنام صاحبه وفي الثاني ما هي بولد نعم فيه نعم الولد ومثله على بئيس العير خاتمة انما اقتصر الشيخ على هذه العلامات لشهرتها وكونها دالة على علامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي في الاشباه والنظائر تتبعتها فوجدتها فوق ثلاثين علامة ثم عدها ثم اراد الوقوف عليها فاليراجع قوله وعلامة الفعل اي ما يوقف عليه هذا المختص من الافراد اعم من ان يكون من افراد الماضي كقام او المضارع كيقوم او الامر كقم وليس المعنى ان العلامة للفظ فعل بل لافراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبله العلامات التي ذكرها كما فعل به ما فعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبن وجب بنحو هذا وكفى بمن كفى بهذا ان تفعل وقال الشاطبي ان هذه افعال ماضية تقبل تاء التانيث بالنظر الى اصلها وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالاصل فعلى هذا يصح ان يراد جميع افراد الفعل ثم حوله علامة مبتدا وقوله فوق حرف الخفض ان قد تحرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به لانه لا يخبر عنه بمعنى اعنه بمجرد لفظه وهذا لا ينافي

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)